الجلسة الثالثة عشر

- التاريخ: الثلاثاء 8 محرم 1419 (5/5/1998).
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد، رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان ابتداء من الساعة الثالثة والربع بعد الزوال.
- جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد وزير الدولة في الداخلية،

السيدة المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين،

السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم، تتعرض قضية وحدتنا الترابية باستمرار واستفحال العراقيل المتعددة المصادر والحملات الاعلامية المعادية للشعب المغربي والمستهدفة لاستقرار الوطن وتماسكه، هذه الحملات الموجهة والمدعمة من طرف جهات همها زرع الفتن وتهديد استقرار المنطقة بأكملها من اجل تنوير الرأي العام الوطني والدولي ندعوكم السيد وزير الدولة في الداخلية للإجابة على السؤال التالي :

ما هو تقييم الحكومة لهذه العراقيل والحملات الاعلامية المفتعلة والمسمومة الموجهة ضد بلادنا وما هي الاجراءات السياسية والديبلوماسية والتعبوية التي تنوي الحكومة القيام بها لمواجهة هذه العراقيل والحملات حتى يستطيع المغرب طي ملف وحدتنا الترابية بشكل نهائي ليتفرغ للتنمية والبناء وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، السؤال الموالي تقدم به السادة المستشارون محمد فاضلي احمد، السالك أبو زيد ومحمد المنصوري عن فريق الحركة الوطنية. الكلمة للسيد المستشار محمد المنصوري فليتفضل.

* المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس

السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواتي المستشارات،

لقد لاحظنا في الأيام الاخيرة حملة ممنهجة تقوم بها وسائل الإعلام الجزائرية للنيل من الاستقرار والأمن اللذين ينعم بهما وطننا الحبيب وللإساءة لسمعة المغرب بالخارج، واننا إذ نعي أن الهدف الحقيقي من تلك الحملة العدوانية هو من جهة التشويش على قضية وحدتنا الوطنية الأولى خصوصا وانها تسير نحو الحل النهائي لتأكيد مغربية اقاليمنا الصحراوية، ومن جهة اخرى للتستر عن المذابح البشعة التي يتعرض لها ابرياء عزل لأبناء الشعب الجزائري الشقيق.

فإننا نسألكم السيد الوزير المحترم عن الاجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها لتنوير الرأي العام الوطني والدولي لإزالة أي لبس في الموضوع.

كما نسألكم السيد وزير الدولة المحترم عن التدابير التي من الواجب اتخاذها أو أن تصرف بعض الافارقة وخصوصا الجزائريين عن الحدود الجزائرية المغربية في اتجاه ليبيا املا في العبور نحو اوربا، أو طلب اللجوء السياسي هناك.

وشكرا لكم على استماعكم والسلام.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، آخر سؤال فيها يتعلق بقضية وحدتنا الترابية تقدم به السيدان المستشاران عبد الرحمان لبدك وادريس بصير عن فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية الكلمة للمستشار السيد عبد الرحمان لبدك.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة في الداخلية،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نيابة عن اعضاء فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية يشرفني أن أتقدم بالسؤال التالي الآني الموجه إلى السيد وزير الدولة في الداخلية.

تواصل بعض الأوساط في الجزائر تحريك مخططها الرامي إلى تضليل وتسميم الأجواء في منطقة المغرب العربي فمن خلال صنيعتهم البوليزاريو يلجأون إلى مناورات مبيتة ترمي إلى عرقلة سير عملية

تحديد الهوية بمختلف مراكز التسجيل والتي عاينها فريقنا في المجلسين عن كتب خلال زيارته الاخيرة للمناطق الجنوبية، ومن خلال بعض الجرائد الجزائرية التي تحاول التشويش على مسيرة المغرب التنموية والاجتماعية والسياسية التي تساهم فيها مختلف الفعاليات الوطنية بكل جد وحزم وأمل، واستعدادا لدخول القرن القادم بكل ما يتطلبه من حصانة وقوة وايمان بالمستقبل، وفي الوقت الذي كنا نتمنى أن تكون هذه الاوساط الجزائرية مهتمة بشؤونها الداخلية لتساهم في محاولة حقن الدماء ووقف النزيف الداخلي الذي يعرفه هذا البلد الشقيق منذ أزيد من سبع سنوات ومبتعدين عن النيل من بلدنا الذي يعرف تلاحما متراصا وموقفا موحدا فيما يتعلق بقضيته الأولى الخاصة بالوحدة الترابية لذلك نتوجه إلى السيد وزير الدولة ملتمسين منه بكل احترام أن ينور سمع السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام الوطني والدولي فيما يتعلق بهذه القضية.

وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، في ختام هذه المناقشة الكلمة للسيد وزير الدولة في الداخلية فليتفضل.

* السيد وزير الدولة في الداخلية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

أشكر جميع الإخوان الذين تناولوا الكلام بطرحهم الأسئلة على حكومة صاحب الجلالة فيما يخص مسار الاستفتاء المصيري الذي إن شاء الله سيكون في آخر السنة المقبلة أي في السنة الحالية أو بداية السنة المقبلة في اقاليمنا الجنوبية، والكل يعلم أنه فيما يخص البرنامج الحكومي الذي توصل به السيد الوزير الاول بتقديمه باسم حكومة صاحب الجلالة بأن قضية الوحدة الترابية عندها موقع دولي وعلى رأس الاولويات في هذا البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب وناقشه بدقة وبتفصيل وبوضوح مجلسكم الموقر أي مجلس المستشارين والحكومة إذ تلبى طلب جميع فرق المجلس الموقر أي مجلس المستشارين.

ففيما يخص السيد ابريكة الزروالي عن الاتحاد الدستوري وفيما يخص كذلك السيد عبد الفتاح سباطة عن الاتحاد الاشتراكي وكذلك السيد احمد القادري عن حزب الاستقلال والسيد محمد السلامي عن الحزب الوطني الديموقراطي وكذلك السيد عمر الادريسي عن الكنفدرالية الديموقراطية للشغل والسيد المعطي بن قدور عن التجمع الوطني للأحرار وكذلك السيد محمد المنصوري عن الحركة الوطنية الشعبية وكذلك السيد عبد الرحمان البدك عن الحركة الديموقراطية الاجتماعية كلهم مشكورين على هذه التساؤلات وهذه الأسئلة التي طرحت على الحكومة، والحكومة عندما دائما رغبة بأمر من جلالة الملك وفي برنامجها دائما انها تشارك الاخوان في البرلمان إما مجلس النواب أو مجلس المستشارين بصفتهما يمثلان الامة المغربية ولهما الحق، والحكومة من واجبها انها تعطي لجميع من يهمهم الامر في البرلمان المحترم بغرفتيه ما هو ضروري ولتوضيح المعطيات في كل المشاكل وكذلك عبر البرلمان والحكومة تقوم كذلك باعطاء توضيحات للرأي العام المغربي وهو جدير بذلك، وكذلك للرأي العام الاجنبي والملاحظين الاجنبيين في هذا الميدان.

والكل يعلم أن الحملة المعروفة الآن تقوم بها بعض الصحف الصحافة الجزائرية كلها أي بعض الصحف التي كانت الحكومة لا تبالي بما تقوله تلك الصحافة لولا اهتمامكم انتم وانشغالكم بهذا الاهتمام واهتمام الرأي العام المغربي فأصبح من واجب الحكومة الموقرة الموقرة أن تعطي ايضاحات في هذا الشأن لأن الامر في حد داته ساهل و وهو غايب عن كل مغربي مغربي وجميع المغاربة واعون بأنه عندما يتبين بعض العراقيل، فبعدما وقع في السنين الاخيرة وعلى الخصوص عندما توقف المسلسل الأممي لتصفية مشكل اقاليمنا الجنوبية قامت الأمم المتحدة كذلك بعمل لإعادة احياء هذا المسلسل، واتفق الجميع أي المغرب والبوليزاريو من جهة على الحضور وكذلك مشاركة جيراننا الجزائر وموريطانيا ليقفوا على النقط والعراقيل التي كان لابد أن تحدث من رؤيتهم وايضاحهم أما المغرب فبكل موضوعية وعن طواعية وبسيادة كاملة مشى في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي بعدما قام خصوم وحدتنا الترابية بجميع العراقيل.

وعملت حكومتنا بأمر من سيدنا المنصور بالله على تطبيق المخطط الأممي لهيأة الأمم المتحدة المتعلق بإجراء استفتاء مصيري في الصحراء وبدأت تعمل طبق جميع النقط والمقتضيات والتي اتفق عليها المغرب لا في لشبونة ولا في لندن ولا كذلك في هيوستن والتي اتفقنا عليها عن طواعية ونحن مخلصون في اعمالنا وأوفياء فيما يخص ما التزم به المغرب بتطبيقه بدقة وموضوعية وبهدوء ونظام وانتظام، وكذلك بوعي وحذر، نظرا لما يحوم حول وحدتنا الترابية من مخاطر وهذه الارادة والعزيمة لحكومة صاحب الجلالة دائبة عليها بأمر من سيدنا

المنصور بالله في السير على تطبيق المقتضيات، لا مقتضيات المخطط الأمني الذي هو الاساس ولا كذلك عن التفسيرات والتوضيحات التي اتى بها المخطط التكميلي أو التوضيحي في هيوستن فبعد أن بدأنا العمل بدقة وجد وحزم ويقظة تحرك خصوم وحدتنا الترابية ، تحركوا لماذا؟ لأنهم في البداية استطاعوا أن يوقفوا قطاع مسيرتنا من اجل أن نوصل الاستفتاء المصيري في أقاليمنا الجنوبية وظنوا انهم نجحوا في هذا التوقيف وما لبث أن تبين لهم بأن المغرب ماشي وماشي وبدأ يتبين لهم بوضوح بأنه اذا ما اتممت هذه العملية أي عملية المخطط الأممي فإنهم سيخسرون اللعبة وستُفضح مواقفهم وفي تلك الساحة سيشهد عليهم أمام الملأ وفي المؤسسات الدولية في الأمم المتحدة وفي كل ما يحوم حول الأمم المتحدة أو الدول العظمى أو الدول المتوسطة والدول الصغرى وكذلك من الملاحظين الاجانب في جميع اقطار العالم وسيتبين في تلك الساعة من كان على صواب ومن هو كان في الظلام، ولما رأوا الأمور هكذا بدأوا يبحثون على الوسيلة لجلب الانظار وخلق مشاكل ومسائل وأعمال وأفعال وهمية، منها هذا العمل الوهمي، وهذا ما تنشره بعض الصحف في القطر الجزائري الشقيق، ومحاولة اعطاء الصورة التي هي صورة لا وجود لها، ولا تواجد لها عمليا أو محليا أو اقليميا على صعيد تراب المملكة المغربية السعيدة وقد تكلمنا نهار الاربعاء الماضي أمام مجلس النواب المحترم وأعطينا جميع الايضاحات في هذا الشأن، والخبايا وأن هداف الحملة التي قادت بها بعض الصحف في القطر الجزائري الشقيق، قلنا ونقولها ونعاودها بأن الحكومة المغربية ليس عندها أي شيء من المعطيات وأي إشارة لتجعل هذه المسؤولية اما على الحكومة الجزائرية أو على بعض الاوساط الرسمية للجزائر، نحن لا نقول ذلك بل نتوجه لدى صحافة معروفة لقرائها ولها بعض الاوساط التي دائما تخاصم وتناهض المطلب المغربي الشرعي فيما يخص تتميم الوحدة الترابية، وقد تكلمنا والكل يفهم وربما تبعتم ماجرى في الأسبوع الماضي رغم ما فهمه بعض الاخوان ولربما قرأوا في إحدى الصحف الجزائرية كذلك واسمها الحرية LA LIBERTE على وما أظن أن الحرية انها قالت نهار الجمعة حينما كنا نحتفل بعيد الشغل مع الطبقة العاملة وإخواننا العمال في المغرب يعبرون عن فرحتهم وسرورهم وعن مطالبهم المشروعة في ذلك الوقت تخرج علينا صحيفة تقول لنا في هذه الساعة التي تحتفلون فيها بيوم فاتح ماي هناك طائرات مغربية وطائرات عمودية تقذف وتقصف الواد اسمه الواد الناشف في احدى مناطق الجزائر الرابط على ما قيل في الصحافة أي مجرى هذه الصحيفة بل تقول : بأن هناك قد صبت كثير من القنابل فيها يخص ذلك الواد الممتد ما بين وجدة حتى السعيدية وأن عدد القتلى لا يحصى ثم اعطت ذلك العدد يجب أن نتحاشى قوله لأنه ما كاين منه اي شيء بل زادت بأن القنابل قد ضاعت في ناحية وجدة، والاخوان الذين يمثلون الاقاليم في وجدة والسعيدية والناظور وتاوريرت هم في هذه الناحية كلهم يعرفون بأن هذا الشيء غير موجود، ورغم هذا الشيء فنحن عارفون قصد هؤلاء الناس، وماذا يريدون وما هي إرادتهم وما هو مستهدفهم نحن بحول الله سوف لا نسقط في هذا المشكل، ومن اجل أن نكون واعين فيجب ألا نسير من ورائهم ونردد كل النهار على أكاذيبهم الصرفة والتي عندها غرض لتبين بها المسائل وانتم ـ تعرفون أنه لا حاجة لنا بأن نسير فيها غير أنني أحببت أن أؤكد للإخوان المستشارين وانتم جديرون بالثقة الكاملة، لأنكم تمثلون الأمة المغربية ولكم رصيد قوي من حق التمثيلية فيما يخص البرلمان المغربي في الوقت الذي كتجينا أخبار من بعض الصحافة الجزائرية والتي تتقول الأكاذيب في هذا الشأن منذ شهرين أو ثلاثة فالسيد السفير للجمهورية الجزائرية في الرباط السيد موهوب قام بعمله ولا حتى احد اتساءل لماذا ـ يقوم به، بل إنه قام ـ واتصل بالسلطات العمومية وزارية كانت أم حكومية أو هيآت سياسية من مسؤولين سياسيين في المستوى قمة التنظيمات التي عندهم ومن جميع التيارات، وقام كذلك باتصال بجميع المحررين ومديري الصحف المغربية سواء كانت صحف يومية أو اسبوعية أو شهرية، وكذلك وكالات الإعلام طالبا منهم بأن يكفوا عنها تنشره تلك الجرائد في المغرب وعما يجري في الجزائر ونحن في الحكومة لم نتدخل ـ لا من قريب ولا من بعيد في هذا، لأنه عمل معقول يقوم به ممثل دولة شقيقة في هذا الشأن وتلبي طلبه بعض الصحف الحرة في المغرب وبعضها تنشر ما تريد وطنيا وخارجيا هذا امره لكننا نستغرب في هذا الوقت بالذات من ممثل دولة شقيقة ما عندنا معها حتى أي مشكل.

مع اننا نعمل جهدنا جميعا ملكا وحكومة وشعبا على أن نقرب وجهة النظر ونحافظ على حسن الجوار بكل ما يقتضيه حسن الجوار من مسؤولية واحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للقطر الجزائري الشقيق ولو كلفنا ذلك ما كلفه من مسؤولية ومن دقة في الامر وكذلك من ثبات وتبصر لجميع المسؤولين هذه المسألة فها انتم فهمتم لماذا هذه الأمور ذهبت في هذا الشأن واستغرابنا لهذه المسألة

هو من جهة طلب مشروع وحق لكل من يمثل الديبلوماسية في أي دولة يعمل بها لأن المغرب بلاد مفتوح ومن جهة اخرى فإن هناك بعض الصحافة أو بعض منها أو جزء منها يقوم بحملة مسعورة ضد المملكة المغربية وبأكاذيب لا أساس لها من الصحة، والكل يعرف هذا الشيء على أي شيء معمول، وكيف تفضلتم السادة المستشارين المحترمين السيد الرئيس المحترم علي في الأسئلة. ما هو الآن مصير الاستفتاء وعملية تحديد الهوية وكذلك العمليات التي إن شاء الله ستتبعوا خطوات تحديد الهوية.

السيد ابريكة الزروالي هو الرئيس المحترم ديال جهة الساقية الحمراء والعيون، والذي يعيش في عين المكان، والإخوان كلهم كيعيشوا في عين المكان وهذه مناسبة للحكومة لتوجه شكرها الكبير والاعتزاز العظيم لجميع الهيآت السياسية التي قامت برحلة الجمعيات الوطنية والتي قامت برحلة في عين المكان لأقاليمنا الجنوبية واطلعوا علي مصير كل الاشياء، وعما يجري في اقاليمنا الجنوبية ووقفوا بوضوح على النهضة الاقتصادية والنهضة الاجتماعية والعمرانية والحضارية الهائلة التي هي متواجدة في جميع المدن وفي جميع اقاليمنا الجنوبية وتعرفوا على هذه المسائل هذه، ونشاهد السادة ممثلي الهيآت السياسية وعلى رأسهم... ومنهم المسؤولون عليهم على الصعيد الوطني ووقفوا على مكاتب تحديد الهوية وعند من يمثل بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتهييء الاستفتاء في اقاليمنا الجنوبية ولاحظوا بأن كل من يمثلهم من الملاحظين مغاربة أو من الشيوخ الذين يمثلون القبائل أو الاعيان الذين يمثلون القبائل وأجزاء القبائل وعروش القبائل ولاحظوا بأن الجميع لا الملاحظين ولا الشيوخ لاحظوا بأن عملهم يقومون به على احسن ما يرام، وأن عملية تحديد الهوية سائرة ونحن الآن سنعطيكم إن شاء الله الارقام بدقة في جلسة اللجنة الخارجية ولجنة الداخلية والجماعات المحلية وسنعطي لجميع الإخوان في جلسة مغلقة جميع المعطيات ديال مسيرة تحديد الهوية وسيتبين للجميع بأنه الآن تقريبا وصل عدد من سألتهم لجان تحديد الهوية لا في اقاليمنا الجنوبية في العيون والسمارة وبوجدور والداخلة وطانطان وكلميم وكذلك العدد في مخيمات الحمادة في تندوف أو في الزويرات ونواديبو، ووصل عدد الناس الذين تم وقوفهم أو مكالمتهم أمام اللجن الأممية لتحديد الهوية إلى 100.000 وهذه الأمور سائرة في طريق جيد، والمغرب بدوره يتعاون معهم في هذا الشأن، وقد طلبوا منا بعض المسائل والتي لم تكن في الاتفاقيات الأولى أي فيها يخص اتفاقية الأمم المتحدة أو ما تم توضيحه في هيوستن هذه المسائل لم تكن واردة، بل هي معاكسة ومنافية تماما لمقتضيات الاتفاق الأولي للأمم المتحدة والأساسي والتوضيحي لهيوستن إذ طلبوا من الحكومة وعلى رأسها جلالة الملك شيئا يمس بالحق الشرعي للمغرب ويمس بحق رعايا جلالة الملك سيدنا الحسن الثاني نصره الله لأن هذا الحق مطلب لكل مغربي مغربي منحدر من الأقاليم ومن قبائل الصحراء اللي عندوا الدم أباً عن أب وجداً عن جد لأنه عنده الحق بأن يعرف بهويته ويكون مسجلا في لائحة التصويت ويوم الاستفتاء يذهب إلى الصناديق ليقول كلمته الفاصلة في هذا الشأن، هذا أمر وموقف جلالة الملك في هذا الشأن وقد بعثنا بردنا على هذا موضحا مكتوبا وبحروف واضحة وبأسلوب لبق ولكن بحزم إلى الكاتب العام للأمم المتحدة في يوم 22 مارس الماضي.

هذا الموقف كان هو نفس موقف إخواننا الذين يمثلون رعايا صاحب الجلالة في تحديد الهوية من شيوخ وأعيان، ولا من يقوم كملاحظ باسم الحكومة المغربية وفي كل لحظة وحين بل وفي كل يوم من ايام الله المفتوحة أمام رعايا صاحب الجلالة الا ويقوم أولا من يطالب بنفسه لإعطاء جميع الدلائل والقرائن لالتصاقه والتحامه وانحداره من قبائل الصحراء ويعضده في هذا الشأن الشيوخ المتواجدون في هذه القبائل لأقاليمنا الجنوبية يعضده من يمثل الدولة المغربية ويعضده في بعض الأحيان من يمثل البعثة الأممية فيما يخص أقاليمنا الجنوبية، وفي كل الأشياء كلها بل وفي كل لحظة تسجيل للملاحظات على اعطاء اذا ما كان هناك غلط أو كان هناك انحراف أتى من اللجنة أو ممثلي اللجنة ودائما كل واحد واحد يقوم بهذا العمل.

وهذه الملفات كلها متواجدة في كل مكتب مكتب ومجموعة في كل إقليم إقليم ومجموعة على مستوى الجهة، ومجموعة على مستوى المركز أي عند الحكومة ـ وهذه المعطيات كلها تبلغ يوميا في كل لحظة وحين إلى الأمم المتحدة، وإلى كاتبها العام، وإلى اللجنة أو الإدارة أو المصلحة المكلفة في الأمم المتحدة قرب أو جاورت الكاتب العام للأمم المتحدة من أجل أن يكونوا على اطلاع يوميا وفي هذا الاتجاه يسير نفس الملف ونفس الملاحظات إلى وزارة الخارجية وإلى ممثل صاحب الجلالة لدى الأمم المتحدة الذي يقوم كذلك بأعماله وزيادة اكثر من هذا فإن الذي كان قد أشرف على اعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، والحقيقة أن الذي اعطى الحق والوضوح للمغرب هو جيمس بيكر

بنفسه، وحتى في هيوستن كان عندنا معه الاتصال مكتوبا يوميا يبعث اليه بالفاكس ثم إلى نيويورك الساعة.... لأن هناك فرق في الساعة بين هيوستن وبين نيويورك ساعة مواتية توصل مكتب جيمس بيكر.

ونحن أمام هذا كل شيء عندنا موجود ومعروف ونحن سائرون بحيث أن جميع الأمور مضبوطة وجميع الأمور متبعة عن كتب بمسؤولية وبهدوء ونظام وانتظام وبحذر لماذا؟ لأن المغرب دائما وكما تعرفون تحت القيادة الرشيدة لسيدنا المنصور بالله في بلاد متحضر، له علاقات دولية قديمة وبلاد يحسب لها حسابها عبر التاريخ في الحاضر وفي المستقبل من جهة إلى جهة أو يتبدل فيه الرأي، أو لأن هناك أهواء أو مسائل التي هي غير واقفة على المعقول وعلى الجد وهذا هو موقف المغرب دائما ومن أجله يطلب منه أن يعطي ويزيد في بعض العطاءات ولا نقول النازلات أو بعض المسائل ولكن المغرب دائما يعاون في هذه القضية وليس في هذا مشكل والذي هو معقول وضامن لحقوق المغرب الشرعية وضامن لحق كل مغربي مغربي وحق رعايا صاحب الجلالة في المناطق الجنوبية والتي تكون مضمونة وهنا لا نرى مانعا في ذلك، ولكن إذا كانت هادفة بأن تمس في عمق مصيرنا أو تمس كذلك في صالح الوحدة الترابية فهذا لا يقبله المغرب ولا المسؤولون وعلى رأسهم جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ولذا فهم لا يقدرون بأن ينالوا من هذه المسيرة بوضوح، إلا أنهم طلبوا منا في هذه الأيام الأخيرة وقالوا لنا افتحوا في شمال المغرب عددا من كبيرا منهم وهذا سيأتي على أن أجدادنا وسلاطين المغرب وكذا أجداد سيدنا المنصور بالله جعلوا من بلادهم امبراطورية تتنقل فيها القبائل من جهة لجهة وكذلك السكان ورعايا صاحب الجلالة، هذا أمر مر عبر التاريخ وعبر اليوم وعبر المستقبل وان شاء الله سنحظى بطول عمر سيدنا نصره الله ونشاهد فيه الأمور كلها سائرة الي غايتها وهدفها المنشود، ومرة اخرى طلبوا منا بأن نفتح ففتحنا في قلعة السراغنة وسيدي قاسم، ثم قلنا نعم هذا حسن، وفي المقابل أننا لما نطلب منكم بأن تفتحوا في جميع أقاليم، وعمالات المملكة مكاتب لتحديد الهوية من أجل أن تسهلوا مأمورية الناس - المتواجدين تاريخيا من التاريخ القريب لا - التاريخ البعيد فالتاريخ القريب من عام 1907 إلى يومنا هذا وأرى ألا يتجاوز اكثر من 1907 إلى 1912 بحيث أن تلك القبائل هي الآن متواجدة وعلى خريطة المملكة المغربية هذا ليس اختراعا لمغرب اليوم، هذا اختراع حقيقي يوجد على الخريطة الجغرافية المغربية المعترف بها وطنيا ودوليا باسم القبائل المتواجدة في الصحراء والمتواجدة أيضا في أنحاء عديدة ومتعددة من المملكة المغربية، وأتساءل من كتب هذه الخرائط التي هي واضحة والجواب الحماية الفرنسية والحماية الاسبانية، فهذه الوثائق موجودة، من الوهلة الأولى التي قلنا لهم فيها بسم الله. وفي هذا اليوم كانت عندنا جلسة عمل مع السيد (تشارل لومبار) الممثل الخاص للأمم المتحدة وأول ما بدأ به هو تقديم اعتذار البعثة الأممية التي لم توف بعهدها ولم توف بالتزاماتها ولم تكن عندها الوسائل المادية والوسائل التقنية والبشرية من أجل تلك المكاتب المغرب فتح لها بابه وجعل رهن إشارتها الأمكنة LES LOCAUX والمحلات، وجعل لها كذلك مسائل السكن ومسائل إطعام هؤلاء الممثلين التابعين للأمم المتحدة والممثلين التابعين لمنظمة الوحدة الإفريقية والممثلين التابعين للبوليزاريو في أي مكان يسكنون بها واقترحنا عليهم أحسن فنادق موجودة هناك وقلنا لهم مرحبا ومع ذلك فلم يقدروا على فتحها إلى الآن في قلعة السراغنة بل فتحوا اليوم في سيدي قاسم وقالوا لنا غدا أو بعد غدا سنفتح في الدارالبيضاء ومراكش وها نحن سائرون معهم إلى البيوت ومهيئين لهم الفنادق والمكاتب والتيلفون وكل شيء موجود وهذا كله نعمله بأمر من جلالة الملك لكي يبقى المغرب دائما وفيا بالتزاماته أمام الملأ ووفيا بوعده ومتيقنا بأن مسألة الوحدة الترابية ستمشي في الطريق السليم وستمشي إن شاء الله بنجاح المغرب في مسيرته لإتمام الوحدة الترابية هذه هي تساؤلات الإخوان التي وردت علينا من طرف المستشارين المحترمين باسم فرقهم الإيضاحات التي هي ضرورية ولازمة على الحكومة ستبينها لكم في جلسات مغلقة للجان المختصة كلجنة الخارجية ولجنة الداخلية ونحن على استعداد لإعطائكم كل المعطيات حتى تكونوا على اطلاع إلى أين وصل المغرب مع الأمم المتحدة وكيف الأمور هي محكمة ومضبوطة والحقوق مضمونة وكيفما قال السيد ابريكة الزروالي وهذه عنده فيها الحق ونحن نسمع وننظر في كل نهار وفي هذه الساعة بعدما ننتهي من هذه الجلسة ستكون عندي جلسة عمل مع إخوان جاءوا من الصحراء مكون من رؤساء القبائل وليس عندي وقت لاستقبالهم هنا في أي مكتب من مكاتب مجلس النواب وهؤلاء ماذا يقولون؟ يقولون نحي اذا لم يعط لأي واحد من القبيلة الحق أو يلمس حقه مهضوم فإن أفراد القبيلة كلها سوف لا تشارك لا بالنساء ولا بالرجال ولا بالأولاد بل كلهم لا يشاركون في الاستفتاء وهذا هو الواقع بحيث إن المغرب ملكا وحكومة ومؤسسة ودولة وشعبا وقواه الحية اجتماعية وسياسية واقتصادية أيا كانت، وكذلك كل اخواننا في اقاليمنا الجنوبية يعبرون عن نفس الكلام

وأنه لا يوجد أي واحد يقدر أو يلزم أي مواطن صحراوي أو قبيلة صحراوية أن تسير في زمنها بإكراه وتكره على التصويت إذا لم يكن عند الجميع الحق في التصويت وهذا هو المشكل الذي سيكون عندهم مع الأمم المتحدة.

وشكرا لكم والسلام عليكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد وزير الدولة واننا اذ نرحب جميعا بالاجتماع المشترك بين لجنتي الداخلية والخارجية في جلسة مغلقة حتى يتمكن للسادة المستشارين من الاطلاع على جميع عناصر هذا الملف المصيري في أقرب وقت ممكن.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

باسمكم جميعا اتقدم بخالص الشكر للسيد وزير الدولة في الداخلية على هذه الإيضاحات والمعلومات الإضافية التي تفضل باطلاع مجلس المستشارين عليها وانها لفرصة سانحة اتيحت لمجلسنا للتعبير مجددا عن هذا الاجماع الرائع الذي تعكسه مؤسستنا الجديدة وراء صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله راعي الديموقراطية ومحرر الصحراء وباني المغرب الحديث، وسوف تكون لنا فرص اخرى بحول الله لمواكبة كافة المستجدات المتعلقة بوحدتنا الترابية انطلاقا من الاجتماع المشترك بين لجنة الداخلية ولجنة الخارجية.

مرة اخرى شكرا للسيد وزير الدولة، وننتقل الي الأسئلة الأخرى انطلاقا من السؤال الموجه الى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري.

السؤال يتعلق بضعف الثروة السمكية، سؤال وضعه المستشاران المحترمان السيدان بريكة الزروالي وعمر الجزولي، الكلمة للمستشار السيد ابريكة الزروالي فليتفضل.

* المستشار السيد ابريكة الزروالي :

شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يتقدم فريق الاتحاد الدستوري بسؤال حول مشكل الصيد البحري في شواطئنا، ومعلوم أن الصيد البحري هو من الوسائل التي تعتمدها بلادنا للحصول على العملة الصعبة من الخارج، ومعلوم أنه دخل من الأشياء التي نعتمد عليها في ميزانيتنا ولذلك يجب الاحتفاظ عليها وتسيير هذا القطاع تسييرا محكما تسييرا معقولا، وتسييرا يضمن للمغرب الاحتفاظ بثروة نادرة في الدول الأخرى.

في هذا الميدان أود أن أستفسر السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة المكلف بشؤون الصيد البحري حول المشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع، قطاع الصيد البحري منذ الاتفاقية التي تمت بين المغرب والسوق الأوربية المشتركة بل إنه يتخبط في مشاكل لحول دون الاستمرار في الاستثمار في هذا القطاع، ذلك لأن المستثمرين في قطاع الصيد البحري لا يجدون حماية لا مادية ولا معنوية، ولا إدارية، فالبواخر الأجنبية تصطاد كيف تشاء في الشواطئ المغربية وتدخل في مناطق محرمة، ومع ذلك لا تجد مراقبة قوية كمثل التي يراها الفلك المغربي الذي ينبغي أن يستفيد من هذه التسهيلات اكثر من غيره. علما بأن الاتفاقية لم تطبق، وليس هناك دائرة واحدة اسبانية أو من السوق الأوربية المشتركة تفرغ حمولتها في الشواطئ المغربية مما جعل اليد العاملة في الشواطئ تشتكي، وأرباب البواخر تشتكي سواء في الساحل أو في أعالي البحار. وهناك تعقيدات إدارية كثيرة بحيث أن المستثمرين في القطاع أي في قطاع الصيد البحري لا يجدون مخاطبا واحدا، بل هناك عدد من المصالح تجعل أن الظرف الذي يصطاد فيه المغربي أو يستثمر لم يكن ظرفا ملائما.

خصوصا واننا ننتظر بفارغ الصبر أن تتم هذه الاتفاقية التي تسمح للأجانب ب 700 باخرة تصطاد في محيط 457 كلم وأن تنتهي وتذهب بدون رجعة. بحيث أعتقد أن المغرب كان ينبغي له وأعني وزارة الصيد البحري أن تتخذ أن المغرب سوقا للصيد، أي أن تكون البورصة للصيد البحري في المغرب، وأن الاتفاقيات التي تتم مع الأجانب تتم على أساس أننا نصطاد، نبيع لهم وليس أن يصطادوا هم ليبيعوا للجابون ولأوربا مما جعل المغاربة اليوم يختزنون مئات الأطنان من الصيد وهم الآن لم يجدوا من يشتريها منهم، لماذا لأن الصيد الأوربي له وسائل عصرية متطورة ليست هي الوسائل التي نتوفر عليها نحن وليست لنا الإمكانيات التي تتوفر عليها في المغرب لذلك أرى بأن ناقوس الخطر قد دق هنا وأن هذه البواخر والمستثمرين المغاربة سيتوقفون لا محالة عن العمل في الاستثمار وعن الصيد البحري إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه.

ولذلك فإننا سمعنا أن هناك حديثا أو كلاما حول الاتفاقية نود من السيد الوزير أن يقول لنا بوضوح هل هناك تفكير في تجديد هذه الاتفاقية ونقول له مسبقا إننا في المغرب نرفض تحديد هذه الاتفاقية إذا كان هناك فعلا تجديد، ونطلب عنه أنه يكون هناك مخاطب واحد

للمصالح البحرية في الشواطئ ونطلب منه ايضا أن يطلع على ما يدور في مصالح الإدارات التابعة له.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير الصيد البحري فليتفضل.

الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والصيد البحري الملف بالصيد البحري

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدين المستشارين المحترمين عمر الجزولي وابريكة الزروالي على سؤالهما وعن سؤال عريض يطرح إشكالية قطاع الصيد البحري، وهذه الإشكالية هي من القضايا التي تهتم بها حكومة صاحب الجلالة حاليا وقد تناقشت حكومة صاحب الجلالة في مجلسها الحكومي هذا الصباح بعض جوانب هذه القضية واتخذت بعض التدابير سيعلن عنها من بعد مما يوقع أولا الاتصال بالمهنيين لاطلاعهم على تفكير الحكومة في هذا الشأن، وبعد اجتماع اللجنتين المهتمتين في مجلس النواب ومجلس المستشارين ونتمنى أن يقع هذا الاجتماع قبل آخر هذا الأسبوع.

قلت السؤال عريض عمليا يطرح إشكالية مراقبة البواخر الأجنبية ويطرح كذلك من جهة اخرى إشكالية إعادة الاتفاقية مع السوق الأوربية المشتركة.

ففيما يخص الجانب الأول طبعا أنه لما جئنا للقطاع وجدنا أن هناك اتفاقية، ونظرا للطابع الذي تتميز به هذه الاتفاقية فنحن مضطرين لتطبيق هذه الاتفاقية بها فيها وما عليها وما تعطيه من امكانيات للمراقبة، طبعا فامكانية المراقبة امكانية ضعيفة سنستعملها وسنزيد في تنميتها بحيث انه في آخر هذه السنة سنستعمل الوسائل العصرية المتطورة لمراقبة تنقل البواخر، وفي هذا الصدد لا يمكن لنا إلا أن نشكر البحرية الملكية والدرك الملكي على المجهودات التي يقومون بها في هذا الميدان، قلت سنستعمل هذه الوسائل ولو أن الاتفاقية مع الأسف سوف لا تعطينا ـ كل الوسائل بما فيها الوسيلة الأساسية وهي المراقبة عند إفراغ الشحنة، وأقول إنه ليست عندنا هذه الإمكانية، ولكن سنستعمل المسائل المتاحة لنا.

وفيما يخص الاتفاقية أظن أن السيدين المستشارين يعرفان بأنني لم أبرم الاتفاقيات الأخيرة، بل كانت مقررة لأن تبرم لمدة ثلاث سنوات وبعد أخذ ورد تمددت إلى أربع سنوات لإعطاء المهلة الكافية للأسطول الأوربي قصد إعادة انتشاره وبالتالي عمليا أو ضمنيا وبصفة واضحة كانت الاتفاقية ترمي إلى عدم التجديد، ولهذا يمكن لي أن اقول لكم روح الاتفاقية لحكومة صاحب الجلالة متشبثة بها طبعا في هذا الميدان كالميادين الأخرى والتي هي مطروحة أمامنا بدون شك وسيكون تعاون ليس فقط مع السوق الأوربية المشتركة ولكن مع باقي البلدان الأخرى على أساس أننا ننتقل من الوضعية التي يعيشها قطاع الصيد االبحري الحالي ألا وهي وضعية L'exploitation minière إلى استغلال من نوع جديد،انه يعني استغلال تكون في الحقيقة أنه يدخل في اطار نظرة شمولية إلى التصنيع القطاعي، وبالتالي في اطار هذا، التعاون لا في ميدان الصيد البحري فقط بل ميدان السمك، ان الحكومة طبعا مستعدة لأن تكون عندها اتفاقيات وتعاون مع كل البلادان اللي يمكن أن تعاون معها كانت اوربية أو امريكية أو اسيوية.

وشكرا على انتباهكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير السؤال الموالي موجه ـ آه للتعقيب لا..... لا التعقيب، ليس ضروريا اللهم إلا إذا صاحب السؤال أراد ذلك، الكلمة للمستشار السيد ابريكة الزروالي في نطاق التعقيب.

* المستشار السيد ابريكة الزروالي :

سيدي الرئيس،

أريد فقط أن أسائل السيد الوزير عن الاتفاقية هل هي تنص على أن كل سنة تسقط 10% فهل حقيقة ونحن في السنة الثالثة قد سقطت 30% من البواخر الأجنبية، ومن ناحية أخرى هناك صيد السردين الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي في ناحية الداخلة الذي أثر بكثير على حقيقة الجو حتى أصبح ملوثا بهذه البواخر وامتداد هذه الاتفاقية، ونحن في لجنة الصيد البحري في البرلمان الماضي لم نكن نعلم أن هناك فعلا وجود اتفاقية وما هو عددها وما هي مكانتها.

وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

للسيد الوزير الحق في التعقيب على التعقيب فليتفضل.

* السيد وزير الصيد البحري :

يظهر لي أنه فيما يخص الاتفاقية فإننا نطبقها، وعلى الآخرين أن

يطبقوها طبعا، مع الأسف نقول : الاتفاقية هي الاتفاقية، هذا وقد ذكر السيد المستشار المحترم كيف كان رأي الجميع خلال مجلس النواب الأخير اتجاه هذه الاتفاقية والطريقة التي أبرمت بها، ولكن على كل حال فنحن ملزمون بتطبيقها.

وفيما يخص روسيا طبعا كذلك توجد اتفاقية، وحتى هي تجددت وستجدد بتجدد هذه المدة وفيها تخفيض سنوي عن كل اتفاقية وقع تخفيض في عدد البواخر وأظن بأن هذه القضايا كلها نظرا لأهميتها، لهذا قلت بأن هذه القضايا كلها ستناقشوها وأتمنى بأن تناقشوها قبل آخر الأسبوع مع اللجنة المختصة، وطبعا مع السادة المستشارين والنواب الذين يهمهم الأمر ولو لم يكونوا في اللجنة وشكرا.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير ننتقل الآن بانتكم إلى قطاع العدل، أول سؤال موجه إلى السيد وزير العدل ويتعلق بتطبيق نظام الإفراج المشروط سؤال تقدم به المستشار السيد احمد القادري فليتفضل.

✱ المستشار السيد احمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال الذي تقدمت به للسيد وزير العدل باسم الفريق الاستقلالي يمس نقطة جوهرية تتعلق بجانب من جوانب إصلاح القضاء وبالتالي لتبيان إصلاح مؤسسة السجون وجعلها تلعب دورها كمؤسسة للتربية ولاعادة التربية ذلك أن المشرع المغربي لم يعتمد مبدأ العقوبة للإنتقاء ولكن اعتمد مبدأ الإصلاح، والإصلاح لا يمكن أن يكون بعيدا عن السجون، مع الأسف فإن الذي تعرفه عن وضعيتها وما تعرفه من المشاكل والاكتظاظات والحوادث التي عرفتها، وهناك مكتسبات في التشريع المغربي وبالخصوص في قانون المسطرة الجنائية، فهذه المكتسبات تجعل من التشريع المغربي تشريعا معاصرا في أهم هذه الجوانب، هو جانب تنفيذ المقررات القضائية، لكن مع الأسف نجد في الفصل 663 من قانون المسطرة الجنائية الذي ينص على أن كل محكوم عليه يقضي في أحد سجون مملكتنا عقوبة صدرت بحرمانه من الحرية، ويمكنه فيما بعد أنه اذا أعطى الدليل الكافي على تحسن سيرته أن ينتفع بالإفراج المقيد بشروط طبقا لما سيأتي من المقتضيات، وهذه إحدى المقتضيات الأساسية التي تعطى للسجين بل إنه أحد آماله إذا كان سلوكه قد تحسن في هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة يمكن أن يحصل على الإفراج المقيد بشروط، شريطة أن يقضي نصف العقوبة المحددة بالقانون أو على الأقل أن يقضي فترة محددة بالقانون. لكن مع الأسف هذه المؤسسة الخاصة بالإفراج المقيد بشروط لا تعمل بهذا، ونحن نعرف أن السجون قد نجد فيها من يدخل إليها وهو مجرم محترف أو مجرم خطير وأن العقوبة تطبق عليه وهناك من يقع في خطأ أو أن فعله ربما فعل يتطلب إحدى العقوبات من نوع خاص لذا يجب أن نفتح له مجال الأمل وباب التوبة إذا تحسن سلوكه الجيد، هذا النص نلقاه مسجلا بكامله في مسطرة العفو، ومسطرة العفو يطبق فيها مقتضيات الإفراج المقيد بشرط أن يقضي نصف العقوبة بينها نجد الإفراج المشروط المقيد بشروط لا تطبقها المؤسسة المعنية لهذا اتساءل السيد الوزير في اطار الإصلاحات التي تكلمت عليها الحكومة وأن تنير الرأي العام فيما يتعلق بهذا الجانب الأساسي وفي دور المؤسسات الإصلاحية وشكرا.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير العدل فليتفضل.

السيد وزير العدل،

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

قبل كل شيء تحية تقدير واحترام لمجلسكم الموقر، فهذه اول مرة اتيحت لي فيها الفرصة ـ لآخذ الكلمة في هذا المجلس فلنبدأها بتحية تقدير واحترام.

جوابا على سؤال السيد المستشار السيد القادري وانه لابد في البداية أن أؤكد على أن وزارة العدل تبذل جهودا كبيرة من اجل الحد من ظاهرة الاكتظاظ في مؤسسات السجون، وأذكر كذلك أن هذا جانب مهم من جوانب سياسة الإصلاح القضائي الذي يناقش الآن أمام الحكومة وفي هذا الخصوص تم خلال السنوات وحتى الشهور الأخيرة انجاز عدة مشاريع على مستوى الطاقة الايوائية والبنيات التحتية، وأن هذه المنجزات كانت لها انعكاسات ايجابية على وضعية النزلاء في السجون.

كذلك نهجت الوزارة وسائل اخرى للتقليص من ظاهرة الاكتظاظ وأعني بالخصوص إلى تطويق ظاهرة الاعتقال الاحتياطي والوزارة

الآن بصدد مراجعة مفهوم العقوبة السالبة للحرية من منظور إصلاحي وانساني في اطار إعداد مشروع القانون الجنائي وإعادة النظر في السياسة الجنائية.

أما فيما يخص السؤال بكيفية مباشرة فإن استعمال الإفراج المقيد يقتضي كما هو معلوم التوفر على عدة شروط حددها قانون المسطرة الجنائية، من اهم هذه الشروط، الإدلاء بما يفيد التعهد بإقامة الالتزام وبتوفير العمل والمراقبة المستمرة والمنتظمة لنشاط وتحركات المفرج عنه.

ففي هذه المدة الأخيرة منذ سنة 1997 أحيل على لجنة العفو 11 ملفا على أساس انهم سيستفيدون من الإفراج المقيد وفي خلال الشهور الاأخيرة أحيلت خمس ملفات كذلك على لجنة العدل من اجل الدراسة وقررت لجنة العفو بأن الشروط المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية ليست متوفرة لهذه الملفات وهناك تفكير الآن في تعديل النص المتعلق بالإفراج المقيد والجاري به العمل حاليا وذلك بمناسبة إعادة النظر في قانون المسطرة الجنائية من اجل إحداث لجنة خاصة تحل محل لجنة العفو، وتكون متخصصة في هذه النقطة ويكون لها مجال اختصاص وتوسيع نطاق طلبات الإفراج المقيد واخضاع المستفيد لهذا الإفراج لرقابة قضائية وفي النهاية يبقى في جميع الأحوال مشكل الاكتظاظ كيف يمكن أن نواجهه بالتقنيات والميكانيزمات، ولكن نعلم جميعا بأن صلب الموضوع هو قبل كل شيء السجن، وبعد السجن وقبل السجن التفكير في سياسة مكافحة الإجرام وبعد السجن تكون سياسة تربوية تضمن الاندماج في المجتمع للمعتقل بعد أن ينهي مدة الاعتقال وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للمستشار السيد احمد القادري.

* المستشار السيد احمد القادري :

شكرا السيد الوزير استمعنا إلى التوضيحات التي أعطيتموها فيما يتعلق بالاهتمام الحكومي وفيما يتعلق بإصلاح القضاء واهتمام وزارتكم فيما يتعلق بوضعية السجون وإصلاح وضعية السجون وصرحتم بأن الحكومة مقبلة على تعديل وضع القانون الجنائي وعلى تعديل المقتضيات المتعلقة بالافراج المقيد بشروط في المسطرة الجنائية.

والذي نلتمس منكم بعد هذا التعهد الواضح أن يكون عنصر الزمن له قيمته في هذا الإصلاح لأننا كثيرا ما استمعنا من الحكومات السابقة بأن هناك مشاريع لإصلاح ولوضع قانون جنائي جديد، وكذلك قانون المسطرة الجنائية والنظر في الاجراءات الانتقالية التي اصبحت اجراءات دائمة، لذا نلتمس من السيد الوزير ومن الحكومة أن تعطي لعنصر الزمن ما يستحق في عصر السرعة وفي عصر حقوق الانسان.

وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار اظن بأنه لا داعي للتعقيب فالأمور واضحة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير العدل ويتعلق بوضعية بنايات مقرات المحاكم ببلادنا سوال تقدم به المستشارات السيدان المعطي عادل واحمد هلال فليتفضل احد السادة المستشارين المستشار السيد عادل المعطي.

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اذا كان قطاع العدل يعتبر من القطاعات المركزية في تعميق الديموقراطية وبناء دولة الحق والقانون فإنه أضحى ضروريا تعبئة كل الإمكانيات لجعله قطاعا مسايرا للتحولات الوطنية والدولية. وأن يكون كذلك متماسكا ومنسجما وأن يساهم في توفير المناخ الملائم والأرضية القوية لبناء بنية اقتصادية واجتماعية قادرة على مواجهة رهانات وتحديات العصر، ونظرا لدور قطاع العدل في تركيز اسس قوية في مختلف المجالات، فإنه لابد من أن يصاحب فلسفة هذا القطاع القضائي بأدوات وآليات العمل. والأمر يتعلق ببناية مقرات المحاكم التي تعاني من نقص كبير في التجهيزات الضرورية ولا تعكس قطاع العدل ولا تساعد كذلك العنصر البشري على القيام بمهامه في أحسن الظروف، واذا كانت وضعية هذه المحاكم وأخص العديد منها في جهات المملكة وبأن البعض منها قد تحول نوعيا عن هذا المجال، فإننا نطلب من الحكومة وفي اطار اللامركزية واللاتمركز أن يكون اهتمامها شاملا وعلى سبيل المثال لا الحصر وهنا لابد من مثال فبناية

المحكمة الابتدائية بجهة تادلة أزيلال وبمدينة الفقيه بن صالح بالضبط تحتاج إلى وقفة لإصلاحها وتوسيعها، الا أن ما يبعث على التساؤل هو أن الأشغال قد انطلقت بها ثم توقف كل شيئ، وبما أن الرأي العام الوطني يتساءل عن مصداقية المشاريع والصفقات المبرمة في هذا الإطار وفي خضم هذه المستجدات نسألكم السيد الوزير عن التدابير العملية التي تدخل في نطاق التراب الواسع مما يفرض الاستعجال لحل هذه القضية وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد وزير العدل :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في البداية أريد أن أذكر الوزارة حريصة كل الحرص على تطوير وتجديد لبنايات المحاكم وإظهار بناية المحاكم بالمظهر اللائق بها من حيث البناء ومن حيث التجهيز.

وأعطيكم اذا سمحتم بعض الأمثلة والتي هي أمثلة حديثة لآخر ما انجز، مثلا محكمة الاستئناف بتازة، المحاكم التجارية بالبيضاء والرباط وفاس ومراكش واكادير وطنجة، وكذلك مقر القاضي المقيم بتيفلت وكذلك محكمة الاستئناف بالرباط في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

بالإضافة إلى هذا تجدر الإشارة إلى أنه يوجد حاليا ما يزيد عن 50 ورش في طور الإنجاز للبناء أو لتوسيع او إصلاح المحاكم.

اما بالنسبة للوضعية الخاصة بالمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح فإن اشغال الورش تسير الآن بكيفية طبيعية وفق الشروط المدرجة في دفتر التحملات.

إن الأشغال الكبرى انتهت 100% وذلك في منتصف سنة 1996 وكذلك الأشغال الأخرى المتعلقة بالترصيص والكهرباء والتجارة والصباغة. وكذلك أعطيت الأوامر ببداية الأشغال في يناير 1996 وشتنبر 1996 ويناير 1997 فيما يخص سكنى الحراسة وأعطيت كذلك الأوامر للبناء في 21 أبريل 1998 أي منذ أسبوع أو أسبوعين.

وخلاصة القول بأن هذه المحكمة ستكون الأشغال فيها منتهية كلها قبل نهاية هذه السنة إن شاء الله.

شكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير، ربما يمكن الانتقال لسؤال موالي، تعقيب للمستشار السيد عادل المعطي.

* المستشار السيد عادل المعطي :

السيد الرئيس،

الأشغال واقفة وقد استمعنا الآن بأنه ابتداءا من 21/04/1998 أعطيت الصفقة الثانية، فهذا هو السؤال المطروح، فهل الأشغال الآن قد بدأت فعلا أو أن الأشغال ما زالت واقفة إلى حد الآن ولهذا أتساءل، هل المقاول الذي اخذ الصفقة قد بدأ في الأسبوع الماضي أم أن المحكمة ستبقى كما هي عليه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد وزير العدل:

بدون الدخول في التفاصيل لا في الأسبوع المقبل أو الأسبوع الماضي على أي حال، المحكمة إن شاء الله ستكون جاهزة في نهاية السنة.

* السيد رئيس المجلس :

اظن بأن الجواب يبعث على الارتياح ويمكن الانتقال إلى السؤال الموالي وفي هذه اللحظة السعيدة نقدم بالشكر إلى السيد وزير العدل على مشاركته في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال ما قبل الأخير الموجه إلى السيد وزير التجهيز ويتعلق بالطريق الرئيسية من الدارالبيضاء إلى الجديدة والجرف الأصفر للمستشار المحترم السيد بوشعيب الهلالي فليتفضل.

* المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

اخواني المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

منذ بداية سياسة المغرب في شق الطرق السيارة كانت طريق الدارالبيضاء، الجرف الأصفر إلى الجديدة كانت قد ألقيت عليها دراسة معمقة نظرا للضغط الحاصل عليها في السير وبالاخص في المناطق الجنوبية وبالاخص الجديدة الجرف الاصفر الجديدة الدارالبيضاء وقد اعطيت الأسبقية لتبنى الطريق السيار بين الجديدة والجرف الاصفر والدارالبيضاء الجديدة ولكن مع الأسف بعدما كانت مرتبة ترتيبا في المرحلة الثانية أو الثالثة، ولكنه مع مرور الايام تعثر هذا المشروع ولم ير النور لحد الساعة، مع أن الاسبقية لهذا الطريق بناء على ضغوط السير والذي وقعت فيه حوادث سير مستمرة في السنوات الأخيرة.

والسؤال المطروح على الوزارة المحترمة ما هو سبب التعثر والرجوع بالترتيب والذي كان معروفا في النشرات التابعة للوزارة هذا هو السؤال واتمنى أن يكون الجواب ايجابيا ان شاء الله وشكرا.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير التجهيز فليتفضل.

✱ السيد وزير التجهيز :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم الهلال بوشعيب أود أن أوكد أن التحليل الاقتصادي للعينة المكونة للمحاور الطرقية ذات الأولوية والتي كانت تهدف تحديد المقاطع التي ستكون شبكة الطرق السيارة ببلادنا وقد بين لنا هذا التحليل أنه يلزم علينا بناء 1500 كلم من هذه الطرق إلى سنة 2010 أي بوتيرة حوالي 100 كلم سنويا وتتميز هذه المقاطع والمحاور التي عرفت حركة سير مرتفعة أو تمر في جهات ذات أهمية اقتصادية وقد وضعت هذه الوزارة استراتيجية تهدف من خلالها وضع وانجاز تصميم لهيكلة الطرق السيارة استجابة لمجموعة من الأهداف منها بالأساس تلبية الحاجيات المتزايدة في ميدان النقل. ثانيا تحسين السلامة على الطرق، وتحقيق الاندماج مع شبكات النقل الدولية خاصة الأوربية، ومنها في الأفق القار بين المغرب واسبانيا واتفاق التبادل الحر ومن ضمن هذه المحاور التي تكتسي الأسبقية، محور الدار البيضاء الجديدة موضوع السؤال الذي سيساهم بدون شك في تنمية هذه المنطقة والذي يبلغ طوله 100 كلم. وتقدر تكاليفه الاجمالية ب 1500 مليون درهم. والآن الوزارة قد شرعت في الاعلان على طلبات العروض الدولية لانجاز الشطر الأول من هذا الطريق على طول 72 كلم مابين الدار البيضاء وأزمور كمرحلة أولى وقد تعثر هذا المشروع نظرا للصعوبات التي كانت حاصلة في ايجاد التمويل له.

وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد وزير التجهيز الكلمة للمستشار السيد بوشعيب الهلالي في نطاق التعقيب تفضل.

✱ المستشار السيد بوشعيب الهلالي :

السيد الرئيس،

ان هذا الطريق أو المشروع طريق السيار بين الجديدة والدار البيضاء والجرف الاصفر كما أشرت تعثرمايقرب من ثلاث مرات والأسباب مجهولة، ونحن نعتبر جواب السيد الوزير ايجابي شيئا ما، ولكن مادام هذا المشروع يتأخر، وحوادث السير تحصد أرواح المواطنين بسبب الضغط المعروف عليه فنتمنى من السيد الوزير المحترم أن يعجل بطريقة أو بأخرى كي يخرج هذا المشروع إلى الوجود.

وشكرا.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار مرة أخرى شكرا للسيد وزير التجهيز على مشاركته في هذه الجلسة وننتقل إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية حول قطاع القطار بين الجديدة والدار البيضاء سؤال تقدم به المستشارين السيدين بوشعيب الهلالي وعبد الجبار بوملحة. الكلمة لأحد السادة المستشارين الكلمة للمستشار السيد بوشعيب الهلالي.

✱ المستشار السيد بوشعيب الهلالي :

شكرا مرة أخرى للسيد الرئيس المحترم.

إن عنوان هذا السؤال هو قطاع القطار الجاري به العمل منذ سنين بين الدار البيضاء الجديدة بحيث أن العنوان يبين على أن المشروع هام في توسيع شبكة القطار أو السكة الحديدية، وانقطاعه يضع نقطة استفهام لماذا؟ لأنه منذ سنوات وفي نطاق سياسة توسيع السكة الحديدية وصلت السكة الحديدية بجميع تجهيزاتها الموازية إلى المدينة الجديدة وبنيت المحطات وبنيت القناطر الضخمة التي من الممكن أن السيد الرئيس يعرفها حينما يمر بمدينة الجديدة، ولكن لسبب من الأسباب انقطع عمل المواصلات بين الدار البيضاء والجديدة وتوقف العمل، وتوقف القطار. ولايمكن الرجوع إلى الوراء لسبب من الأسباب، لأن المشروع تبنى دراسات علمية ودراسات في الميدان. وصرفت فيه اموال الدولة. هذا هو السؤال لماذا توقف القطار بعدما عملت الدولة كل هذه الاعمال. والان المشروع تقريبا توقف، والبنايات لا حركة فيها، ولهذا فالسؤال المطروح لماذا طلب فتح هذا الخط لأنه جاهز؟

وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير النقل والملاحة التجارية فليتفضل.

* السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدي المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اريد ان اشكر السيد بوشعيب الهلالي وعبد الجبار بوملحة على هذا السؤال وان اهنئ مستشاري مدينتي الجديدة على نشاطهم وحيويتهم في القاء الأسئلة على الوزراء.

ففيما يخص هذا السؤال بالضبط اريد ان اجاوب السيدين المستشارين واقول بان السبب الرئيسي في ايقاف القطار بين الدار البيضاء والجديدة يمكن أولا وقبل كل شيء في بعد محطة القطار عن مدينة الجديدة. بحيث ان في نظري كان هناك خطأ فادحا في احداث محطة قطار خارج المدينة بعدة كيلومترات، والكل يعلم ان في وسط المدينة، وعلى سبيل المثال فاذا اخذنا الخط الرابط بين باريس وليون والذي يشتغل فيه.... والمعروف هناك عدة مسافرين يختارون السفر بالقطار، بحيث انهم يربحون وقتا كبيرا وانهم يدخلون إلى محطة القطار في وسط المدينة ويخرجون في المدينة الاخرى التي يريدون ان يسافروا اليها في وسط المدينة كذلك وبذلك يربحون وقتا كبيرا ويحبذون السفر بالقطار دون الطائرة.

وفيما يخص هذا الخط بالذات اريد ان اقول كذلك بان استخدام هذا الخط لعدة سنوات رغبة من المكتب في استقطاب المسافرين، فقد وضع هذا المكتب رهن اشارة المسافرين حافلات تربط بين وسط المدينة والمحطة كما لجأ المكتب كذلك إلى تخفيض قدره 30% من التعرفة، ورغم كل هذه المجهودات ظل هذا الخط بالاضافة إلى عدد المسافرين ضئيلا جدا بحيث ان معدل المسافرين فيما يخص القطار يساوي تقريبا 10% مسافرين لقطار واحد والذي يمكن له ان ينقل 500 مسافر والتكلفة فيما يخص الربط بين الدار البيضاء والجديدة، غير ان استهلاك الطاقة الكهربائية هي 15.000 درهم وهو مبلغ ضخم يستهلكه القطار في رحلة من الدار البيضاء إلى الجديدة، ولكن رغم كل هذا وذاك فالمكتب الوطني للسكك الحديدية فهو الان رهن الاشارة لكي يعيد النظر في بناء هذه المحطة التي كانت قد بنيت خارج المدينة، واليوم بدا مع الجهات المعنية واظن ان هناك حوار لاقتناء ارض داخل وسط مدينة الجديدة، لذا يمكن للمكتب الوطني للسكك الحديدية ان يقوم بعمله في احسن الظروف. وانتم تعلمون بان الدولة فرضت على المكتب ترشيد وعقلنة مصاريفه، وبذلك فقد قرر منذ زمان بايقاف هذا الخط ريثما توجد له حلول ناجعة في الترتيب العاجل ان شاء الله.

وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير الكلمة للسيد المستشار بوشعيب الهلالي في نطاق التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي :

السيد الرئيس، تعقيبا على ماجاء في جواب السيد الوزير المحترم تكلم عن الترشيد، لكنني تكلمت في السؤال على ماصرفته الدولة، وليست هناك مقارنة، لان الترشيد شيء ومصاريف الدولة في هذه المنطقة شيء آخر.

وفي الحقيقة فان التوقيف كان فيه خسارة، كبيرة وعلى ان

المنطقة التي فيها المحطة الآن هي قريبة من وسط المدينة لأنه توجد قرب المصانع والمناطق الصناعية الكبرى. وعلى ان المدينة يلزم توسيعها تقريبا ووصلت إلى المحطة. ولهذا اريد من السيد الوزير ان يعمل جولة او لجنة لتقف على تلك المحطة التي خسرت فيها الدولة واحتياجاتها للمنطقة بانها داخلة في سياسة الحكومة وانها قائمة الذات ثم ترجع إلى عدم توقيفها وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير النقل.

* السيد وزير النقل :

شكرا السيد الرئيس

أريد أن أؤكد للسيد المستشار المحترم باننا سوف نقوم بالاجراءات اللازمة لإعادة تشغيل هذا الخط ولكن أريد أن أقول كذلك بأن المسؤولية في اهدار هذه الاموال اموال الدولة هي مسؤولية الجميع، بحيث ان المكتب في اول الامر طلب من الجهات المسؤولة والمعنية في الجديدة ان يحدث محطة قطار داخل المدينة ولم يكن هناك تجاوب معه مع الأسف ولهذا اقول بانها مسؤولية الجميع.

وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الوزير كان هذا هو آخر سؤال مسجل في جدول اعمال هذه الجلسة. الاخت نقطة نظام المستشارة السيدة السوسي تفضلي الأخت.

السيد الرئيس شكرا،

سبق لي ان تقدمت بسؤال شفوي فرفض أو رجع إلى السيد رئيس الفريق الاشتراكي يقال أنه محلي وكل ماهو محلي يعتبر سؤالا شفويا ولم اكن لأسمعه عفوا سؤالا كتابيا وكلما سمعته الآن من كثير من الاخوة كان له صبغة محلية. والسؤال أتذكر أنني بدأته بعمومية ودخلت من خلاله إلى ما يهم اقليمنا فاتساءل لماذا حرمت من طرح هذا السؤال وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للأخت الكريمة من حقها أن تتساءل سيما وان القانون الداخلي واضح لايمكن الا طرح الأسئلة التي لها طابع وطني اما الأسئلة التي لها طابع محلي او جهوي فهي تدخل في نطاق الأسئلة الكتابية وقد ادخلنا مقتضى جديد يسمح للمكتب. مكتب مجلس المستشارين بان يحول سؤالا له طابع محلي إلى سؤال كتابي، وعلى كل فالقانون واضح اما الإشكالية في حد ذاتها فسنرفعها إلى مكتب مجلس المستشارين لمعالجتها.

حضرة السادة والسيدات نكتفي بهذه الحصة، نتمنى خلال الاسابيع المقبلة ان لا نقتصر على مساءلة الحكومة الموقرة ونتمنى من انفسنا اولا ان يتم تشكيل جميع مكاتب اللجن حتى نتمكن من معالجة قضايا مهمة كقضية الوحدة الترابية او القضايا المتعلقة بالفلاحة وجملة من القضايا الاخرى، ولكننا في نفس الوقت نوجه النداء إلى الحكومة الموقرة بان تقدم لنا في اقرب وقت ممكن لأن الحكومة لم تشكل او تنصب بعد في ظرف وجيز فنتمنى ان تتوفر لها الظروف لتقدم لنا النصوص التشريعية كالقانون التنظيمي للمالية او القانون المتعلق بالمجلس الدستوري، وعلى كل سنواصل الاجتماعات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، ونتمنى ان نشتغل في اقرب وقت ممكن بالنسبة للمجال التشريعي والقضايا المهمة التي تستاثر باهتمام الراي العام.

وشكرا للجميع، رفعت الجلسة.